Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 05/العدد: 01
(جوان2021) ص: 45-59

المشاكل البيئية والتنمية في الساحل الإفريقي: تشجيع للهجرة غير الشرعية

Environmental problems and development in the Sahel: Encouragement of illegal migration

حموم فريدة [1]*

HAMOUM Farida

[1]جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل (الجزائر)

f.hamoum@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/23 **تاريخ القبول: 2021/05/25** **تاريخ النشر: 2021/06/10**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة المشاكل البيئية السائدة في دول الساحل الإفريقي في تشجيع وتنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية لما لها من سلبيات على التنمية.

إن للعوامل البيئية دور سلبي على أمن واستقرار منطقة الساحل، فهي تمس بأمنها الزراعي والغذائي، وتزيد من انتشار الأمراض والأوبئة مهددة أمنها الصحي، وتساهم في تنامي ظاهرة ومعدلات الفقر وتهديدها لأمنها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الهجرة غير الشرعية, الأمن البيئي ,الأمن والتنمية, العوامل البيئية.

Abstract :

The study, attempts to demonstrate how environmental problems in the Sahel contribute to both the encouragement of illegal immigration as well as its growth because of its negative aspects on development.

The study shows how environmental factors negatively affect the security and stability of the Sahel region, as it affects its agricultural and food and nutrition security resulting in a wide spread of diseases and epidemics. This is deemed as a direct threat to the health and economic security and, hence, the aggravation of poverty rates.

Keywords: The Sahel, Illegal immigration, Environmental security, Environmental factors, Security and development.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بكونها بيئة أمنية جد معقدة بسبب تداخل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، جعلت دول المنطقة تعاني من الهشاشة السياسية والاقتصادية والأمنية، إضافة إلى معاناتها من لا أمن بيئي، انعكس على قدرتها في ضمان أمنها الغذائي والاقتصادي والإنساني، ودفع في الأخير لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيها هروبا من الظروف المعيشية المتدنية.

يشهد الساحل الإفريقي تدهورا بيئيا متناميا بسبب تزامن عدة عوامل بيئية قاسية كالجفاف والتصحر واستنزاف للموارد البيئية ونقص للغطاء النباتي وشح للمياه، والتي ساهمت لحد كبير في زيادة من يعانون من الفقر وسوء التغذية والأمراض والأوبئة، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية.

تدفعنا هذه الوضعية البيئية الكارثية لدول الساحل لطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت المشاكل البيئية في الساحل الإفريقي في تشجيع وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيها بسبب ما تحدثه من مشاكل تنموية وأمنية خطيرة؟

يمكن القول كفرضية للدراسة بأنه كلما زادت معاناة دول الساحل من المشاكل البيئية كلما ساهم ذلك في أضعاف التنمية والاستقرار في المنطقة، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية المستفحلة أساسا فيها.

يهدف هذا المقال إلى تبيان الدور السلبي الذي تلعبه العوامل البيئية في منطقة الساحل الإفريقي ،وذلك بتشجيع الأفارقة للهجرة نحو الشمال بحثا على مناطق ذات بيئة ملائمة وأقل قساوة، تتيح لهم فرص أحسن للحصول على الغذاء والعمل والرعاية الصحية، وغيرها من الفرص التي افتقدوها في بلدانهم الأصلية.

2. الأمن البيئي والمشاكل البيئية في الساحل الإفريقي

أهملت البيئة خلال الحرب الباردة ولم تندرج ضمن الأجندة الأمنية للدول نظرا لتركيز مفهوم الأمن على البعد العسكري والتهديدات المادية كتهديدات أمنية تمس بأمن واستقرار الدول، لكن بعد الحرب الباردة أخذ الاهتمام بالمعطى البيئي يتزايد بسبب بروز مسائل ومشاكل بيئية أصبحت تشكل تهديدا على أمن الدول والمجتمعات كثقب الأوزون، تدمير الغابات

الاستوائية، الاحتباس الحراري، التلوث البيئي، فقدان التنوع البيئي، تناقص الموارد الطبيعية بسبب إزالة الغابات والاستهلاك المفرط لبعضها كالطاقة والثروة السمكية والحيوانية، والأمطار الحمضية والتصحر.

2. 1.التعريف بالأمن البيئي

تعرف البيئة على أنها الوسط الطبيعي والجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان، وهي أيضا المناخ الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان، أما التهديدات البيئية فهي كل ما يضر بحياة الكائنات الحية وبقائها من خلال ما تتعرض له الطبيعة الحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والأرض وباطنها من كل متغيرات تحدث لا توازن في تفاعل عناصرها[1].

يقر تقرير براندتلاند " مستقبلنا المشترك" من جانبه، بأن الأنظمة البيئية لا تعرف الحدود الوطنية، فالتلوث في الماء أو الهواء ينتقل عبر الحدود، والمشاكل البيئية والاقتصادية مرتبطة بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية، فمثلا النمو السكاني السريع المؤثر على البيئة والتنمية ينبع بدرجة كبيرة من مركز المرأة في المجتمع، ويحلل التقرير كيف أن الفقر وعدم استمرارية النمو يهددان البيئة[2].

يعيش العالم اليوم رهانات بيئية شاملة تخل بالتوازن الطبيعي للبيئة، وتنذر بزوال الحياة على كوكب الأرض، "ومعالجتها يدرج قفزة نوعية وكمية في مجال معالجة العلاقة بين البيئة والاقتصاد"[3]. ولخطورة تدهور البيئة طالب تقرير التنمية لعام 1991م من المجموعة الدولية الاهتمام بها وبثلاث مشاكل أخرى على وجه الخصوص، تمس الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وتستدعي عملا على المستويين الوطني والدولي هي: الفقر، اللامساواة وبقاء الجنس البشري[4].

في كل عام يحدث تلوث المياه ملياري حالة إسهال في الدول النامية, أين تقتل الأمراض الإسهالية 5 ملايين شخص منهم 3 ملايين طفل، إضافة إلى أن المياه الملوثة مسؤولة عن 900 مليون حالة ديدان معوية، فإذا تمكن الجميع من الحصول على ماء صالح للشرب وهياكل صحة قاعدية أمكن ذلك من إنقاذ 2 مليون طفل سنويا من الموت[5].

أضحت البيئة جزءًا من مذكرات الأبحاث الأمنية لعدة أسباب منها اهتمام الأبحاث الأمنية بالبيئة وبمشاكل الموارد التي تؤدي إلى التوترات أو النزاعات، وسعيها للبحث عن كيفية الوقاية أو التقليل من الأضرار التي تحدثها العمليات العسكرية على البيئة[6].

قسم تعريف الأمن البيئي الدارسين إلى مجموعتين، الأولى تعتبر البيئة متغيرا تابعا، فالأمن البيئي يأخذ معنى 'أمن البيئة' ويتكون من ثلاث عناصر: الاستغلال الدائم للموارد المتجددة وغير المتجددة، حماية الهواء، الماء والأرض والتقليل من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الصناعية، والثانية تأخذها كمتغير مستقل، وأمن الدولة هو المتغير التابع، فالأمن البيئي يأخذ معنى مكون بيئي للأمن الوطني أين يمكن للمشاكل البيئية أن تمس بأمن الدولة[7].

إن الأصح هو أن الأمن البيئي يربط بين متغير الأمن والبيئة في علاقة تأثير وتأثر، ويتم تحديد المتغير التابع من المستقل من خلال دراسة علاقة التأثير والتأثر بينهما، فقد يعني الأمن البيئي المشاكل والتهديدات الأمنية الناجمة عن نشاطات الأفراد وما تحدثه من أضرار وأمور سلبية على البيئة، وقد يعني المشاكل والكوارث التي تسببها البيئة وآثارها السلبية على الأفراد كالفيضانات والزلازل والأعاصير والجفاف وغيرها.

يمكن تعريف الأمن البيئي نسبة للدولة بأنه "غياب التهديدات غير التقليدية ضد المحيط البيئي الضروري لرفاه سكانها والمحافظة على وحدتها الوظيفية"، فلابد أن يدرس في تصور دولاتي لذا لا يمكن القول بأنه يعني أمن البيئة، إذ لا وجود لحماية مباشرة للبيئة دون بقاء الدول من يمتلك الحقوق ويتحمل الالتزامات، ويقصد بالمحيط البيئي الأنظمة البيئية والموارد التي تدهورها، وعدم استدامة استعمالها يمكنه أن يمس بالأمن البيئي للدولة مع استبعاد التهديدات التقليدية أي العسكرية[8].

2. 2. المشاكل البيئيةالتي تعاني منها دول االساحل

ليس هنالك اتفاق كلي على التحديد الجغرافي للساحل الإفريقي، وتعني كلمة الساحل الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويعتبرها البعض تلك الرقعة الجغرافية الممتدة بين الصومال والسنغال، كما تحددها أغلب المراجع في دول النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو، شمال نيجيريا، السودان، الصومال، الجزائر، إثيوبيا وإريتريا.

تتميز منطقة الساحل وبصورة ثابتة بأربعة خصائص طبيعية وجغرافية هي الجفاف، التصحر، المجاعة وشدة الحرارة، إضافة إلى ضعف الكثافة السكانية وتميزها بالتعدد ألاثني والقبلي واللغوي والديني[9].

لقد ساهمت عوامل المناخ الخاصة بالساحل الإفريقي في إحداث نوع من العلاقة التفسيرية بين الأخطار الأمنية والنزاعات في المنطقة، بحيث أثر الجفاف في إحداث اضطرابات كثيرة في العناصر الديموغرافية مؤدية لموجات من الهجرة كما حدث في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، وهو ما يفسر الهجرة الكبيرة للطوارق إلى ليبيا والجزائر، والى المدن الداخلية للنيجر ومالي[10].

تعكس لنا الصور التي تصلنا يوميا من القارة الإفريقية كل أشكال اللاأمن: بيئة غير صحية، هجرة اللاجئين الهاربين من الحروب والاضطهاد، الأوبئة والكوارث،[11]فالدولة قد تكون قادرة على مواجهة خطر بيئي معين ولكن أن تواجهه مجموعة أخطار بيئية دفعة واحد ليس بالأمر السهل، مما يظهر الحالة المأساوية التي تعيشها المنطقة سواء في جانبه الأمني أو التنموي، ويؤكد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية " ليست مسألة ظرفية"[12].

✓ قلة كمية المياه المتساقطة

يتميز الساحل الإفريقي بكونه منطقة صحراوية عرضة للكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات، بالإضافة إلى نقص المياه الجوفية وهشاشة الأرض، فالأمطار قليلة التساقط، ويليها موسم جاف يدوم لأشهر طويلة، ونسبة هطول الأمطار هي من 150 إلى 400 ملم سنويا، وهي كمية غير كافية، مما يجعل المنطقة كلها عرضة للجفاف المتكرر والتصحر[13].

تؤثر قلة المياه المتساقطة وبدائية استخراج المياه الجوفية وصعوبتها على عملية الزراعة ومردوديتها، وتقلل من خصوبة التربة، وتؤدي لتدهور مستمر للأراضي الصالحة للزراعة، وبقدرتها على توفير الكميات الكافية من الغذاء للسكان، ومناطق الرعي للمواشي.

حذر تقرير أممي من عدم قدرة قارة إفريقيا على توفير الطعام لحوالي 60 بالمائة من سكانها خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة، مما يهدد بتفشي المجاعات، كما حدد التقرير بأن 48 دولة الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى لن تستطيع إطعام أكثر من 40 بالمائة من شعوبها، والذي سيبلغ عددهم الإجمالي 1000 مليون نسمة في عام 2025[14].

✓ **التصحر والجفاف**

تهدد قلة المياه المتساقطة الأمن المائي للمنطقة، متسببة في التصحر والجفاف، ومنه قلة المنتجات الزراعية، المجاعة، سوء التغذية وتدهور الأراضي الزراعية، الأمر الذي دفع بالكثير إلى الهجرة غير الشرعية للبحث عن مناطق أقل قسوة للعيش والعمل فيها.

من الآثار الناجمة عن الجفاف نجد:

– نقص حاد في المحاصيل الزراعي، بل وانعدامها.

– انتشار المجاعات في المناطق التي يسود فيها الجفاف.

– انتشار الأوبئة والأمراض الناتجة عن سوء التغذية.

– نفوق أعداد كبيرة من الماشية والإبل والحيوانات الداجنة.

– موت الأطفال لعدم قدرتهم على تحمل الظروف القاسية، وسوء التغذية، وغياب الرعاية اللازمة.

من الآثار التي تحدثها ظاهرة التصحر لدينا:

– تناقص إنتاجية الأراضي الزراعية.

– تناقص مساحات الأراضي الزراعية، وتحول جزء كبير منها لأراضي صحراوية غير منتجة.

– فقدت قارة إفريقيا لوحدها 55 بالمائة من أراضيها الخصبة، والتي تعرضت للتصحر.

– هجرة السكان الأصليين فرارا من الهلاك، وتشرد الكثير منهم[15].

يؤدي التصحر بفعل الجفاف إلى فقدان التنوع النباتي والحيواني للمنطقة، لكن للسكان جزء من المسؤولية في تدهور البيئة بفعل قطع الغابات والرعي العشوائي للحيوانات والاستخدام المفرط وغير المدروس للموارد مما يؤدي للفقر، فإزالة الغابات من مسببات الاحتباس الحراري، لأن حرق الأشجار يزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما يتسبب إزالة الغابات في تقليل تثبيت التربة مما يزيد من ظاهرة التصحر[16].

✓ **التغيرات المناخية**

يعاني الساحل خاصة في النيجر والتشاد وبوركينافاسو ومالي من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية، الأمر الذي يعرقل التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

للسكان، فمن نتائج التغيرات المناخية ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى موت الكائنات الحية بما فيها الإنسان، وانتشار الأمراض في أنحاء العالم بسبب الفيضانات والدمار البيئي وموجات الحر وأحداث مناخية أكثر حدة،[17] وهو ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي.

تأثرت إفريقيا كغيرها من مناطق العالم بالتغيرات المناخية والتي تظهر من خلال ذوبان الغطاء الجليدي لجبل كلمنجارو بنسبة 90%، وجبل كينيا بنحو 92 %من كتلتهما الجليدية، إضافة إلى جفاف العديد من الأنهار، كنهر تشاد الذي تقلصت مساحته بحوالي 90% من مجموع قدر في 1960 بـ23500كم2 إلى 1700كلم2 في وقتنا الحالي[18].

3. انعكاسات المشاكل البيئية على التنمية والأمن في الساحل الإفريقي

لا شك ان الوضعية البيئة الكارثية التي سادت ولا تزال تسود الساحل الإفريقي ستنعكس سلبا على حياة الأفراد، وتهدد الأمن الإنساني في المنطقة، وهو ما يظهر من خلال الدراسة العلاقة بين التنمية والأمن والبيئة في الساحل.

3. 1. الترابط والتداخل بين ثلاثية: التنمية، البيئة والأمن.

تمثل التنمية عملية التطوير أو التغيير البنيوي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل تحسين حياة أفراد المجتمع، فيكون التركيز على إحداث التغير البنيوي وتوفير الحياة الكريمة للكل، أي إحداث تغيرات جوهرية في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني كمعدل الادخار والاستثمار ونسب القطاعات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي الخام[19].

تبنى العديد من الاقتصاديين والباحثين السياسيين تعريف التنمية المستدامة الوارد في تقرير براندتلاند، معرفا إياها بأنها" التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم،"[20] فهو مفهوم يركز على الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والقادمة مع العمل على إشباعها شريطة أن يكون ذلك بصورة تحترم قدرة البيئة على الاستجابة لها.

يدرج تصور التنمية المستدامة العامل البيئي في الفكر التنموي، فلأجل تنمية دائمة لابد من استغلال عقلاني للموارد الطبيعية للإبقاء عليها للأجيال الأخرى في ظل احترام المبادئ

الإيكولوجية والمحافظة على البيئة مما يستدعي إعادة النظر في الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك الاقتصادي، فالتنمية المستدامة تسجل في "استمرارية البحث عن نوعية التنمية بإحداث التكامل بين المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية"[21].

تهدف التنمية المستدامة المحافظة على البيئة ضمانا لاستمراريتها وبقاء الموارد الطبيعية الضرورية لها، وهي التي ولدت أساسا من رحم الإشغال الإيكولوجي والبيئي، فقد أهملت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، فمن غير الممكن وجود تنمية دون بيئة، كمصدر للموارد الطبيعية الضرورية لإحداث التنمية وتطوير الصناعة، وكأساس للحياة والوجود، "فالتنمية غير الرشيدة إهدار لمصادر الثروة الطبيعية"[22].

إن غياب الوعي بالعلاقة التي تربط بين التنمية والمحافظة على البيئة، هو السبب الرئيسي في تدهور البيئة وانهيار التنمية واعتلال صحة الإنسان. لقد أساء الإنسان استعمال قدرته في تغيير بيئته في سبيل تحقيق أقصى استغلال ممكن لها،[23] فلا بد إذا من الاهتمام بالبيئة والعمل على استدامتها لتتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة منها أيضا واستغلال ثرواتها.

إذا كانت التنمية المستدامة هي تمكين الأفراد من القيام بالخيارات لإشباع حاجاتهم، فذلك غير ممكن دون بيئة سليمة لأنها أمانة الأجيال الحالية للأجيال القادمة وبدونها لا وجود للتنمية، وانتشر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مفهوم إدارة البيئة أو الإدارة البيئية، الذي يعكس تطور مفاهيم البيئة من مسؤولية الدولة عن إقرار الحماية إلى الاعتماد على قوى السوق كوسيلة لتحقيقها، وهي إدارة أنشطة المؤسسات التي يمكن أن يكون لها تأثير على البيئة، فهي تبحث عن مدى تأثير أنشطة المؤسسات على البيئة[24].

رغم تعدد الحلول المعطاة للخروج من المأزق البيئي فالأكيد أن البيئة ومسألة استدامتها أضحت عنصرا مهما في الدراسات الاقتصادية وبعدا أساسيا من أبعاد التنمية المستدامة، فما تشهده الأنظمة البيئية والإيكولوجية من تدهور يهدد النمو الاقتصادي وبقاء الإنسانية جمعاء، وبحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 1998م ليس التحدي في وقف النمو وإنما في تغيير مناهج الاستهلاك والإنتاج وفي استعمال تكنولوجيا جديدة للوصول إلى قدر كبير من الفعالية وتقليص النفايات وحجم التلوث[25].

تؤكد المادة 4 من إعلان ريو على أنه للوصول إلى تنمية مستدامة لابد من أن تكون حماية البيئة جزءا مدرجا في صيرورة التنمية ولا تؤخذ لوحدها، والنتيجة هي الترابط بين الإجراءات المتخذة لحماية البيئة ومتطلبات التنمية، والجدل حول علاقة التنمية بالبيئة هو حول حسابات المكسب والخسارة، أي تأثير إجراءات حماية البيئة على النمو الاقتصادي والاستثمار والعمالة[26].

3. 2.الانعكاسات السلبية على الزراعة وتهديد الأمن الغذائي

تعتبر منطقة الساحل أرضا قاحلة وتتعرض باستمرار لموجات من الجفاف والتصحر، الأمر الذي ينعكس على إنتاج المحاصيل الزراعية والرعي، فتشكل الزراعة المورد الأساسي للسكان رغم اعتمادهم على المحاصيل الزراعية الموسمية وفترات تساقط الأمطار، كما أنها زراعة تقليدية ذات مردودية ضعيفة، وهو ما يتسبب في نزاعات بين المزارعين ومربي المواشي، وينذر بزيادة حدتها كما هو الحال في النيجر ونيجيريا.

ليس بمقدور الأراضي الإفريقية حتى سنة 2025 أن توفر المواد الغذائية إلا لحوالي 25 %من السكان،[27]فتقلص المساحات الصالحة للزراعة يوما بعد يوم بفعل العوامل البيئية المتدهورة وسلوكيات الإنسان اللامسؤولة، يعمق إشكالية الأمن الغذائي المستفحلة أساسا في المنطقة، وهو ما يهدد بتزايد حدة المجاعة وسوء التغذية خاصة للأطفال، إذا علمنا أن المجتمعات الإفريقية تمتاز باعتمادها على الزراعة التقليدية.

جعلت هذه الوضعية الكارثية للأمن الغذائي من إفريقيا وعلى رأسها دول الساحل في حالة تهديد مستمر لحياة الملايين من سكانها، وبحاجة متزايدة للمعونات الغذائية الخارجية وهو ما يرهن ثرواتها ومواردها الطبيعية واستقلالية قراراتها السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية.

3. 3. المساهمة في انتشار الأوبئة وتهديد الأمن الصحي

تعاني دول الساحل من انتشار الأوبئة كالإيدز والملاريا والسل والإسهال والحصبة، إضافة إلى الكوليرا والتيفوئيد، والتي تسببت في انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، كما تمس بالفئة النشطة والعاملة، ويعاني الكثيرون من نقص المياه الصالحة للشرب، وانعدام خدمات الصرف الصحي.

فدول الساحل عاجزة عن اتخاذ سياسة بيئية لحماية الطبيعة ومواطنيها من التلوث والأخطار البيئية مثل موجات الجفاف، إلى جانب ارتفاع عدد الأفراد الذين يموتون بسبب الأمراض المعدية وتدني مستويات الرعاية الصحية،[28] إضافة إلى معاناتهم من سوء التغذية والمجاعات.

3. 4.المساهمة في تنامي ظاهرة الفقر وتهديد الأمن الاقتصادي

أصبح مبدأ حماية البيئة عاملا أساسيا للسلام في المناطق ضعيفة الاستقرار، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي، فالفقر الناتج عن صعوبة وتدهور العوامل البيئية يساهم في تنامي جيوب الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وصورها، ويدفع لتكوين الجماعات الإرهابية والمتطرفة وتغلغلها داخل أوساط الشباب الناقمين على الأنظمة السياسية الفاشلة لدولهم، والعاجزة عن توفير سبل العيش الكريمة لهم، فهناك ترابط بين الفقر وتدهور البيئة، فالفقر مسؤول عن تلوث المياه، البيوت القصديرية وقطع الغابات،[29] وهو ما يزيد بدوره من الفقر لذا فكل نمط يهدف لتحسين البيئة لابد أن يحوي برامج للتقليل من الفقر في الدول السائرة في طريق النمو[30].

ويعد الفقر من بين مسببات اللاأمن ومن العوامل المؤدية إلى الحروب والنزاعات الأهلية والهجرة غير الشرعية، وهو مرتبط أساسا بغياب التنمية واللاعدالة في توزيع الثروة، ويمكن الوصول للأمن عن طريق محاربة الفقر لكن ذلك لن يكون إلا من خلال أنظمة قوية رشيدة بعيدة عن الفساد وقادرة على التحكم في قراراتها والدفع بعجلة التنمية في دول الساحل الإفريقي[31].

والنمو الديموغرافي هو التحدي الاجتماعي الناتج عن التحدي الإيكولوجي، لأن الزيادة السكانية تزيد من الطلب على الأرض بما يتجاوز قدرتها على الاستجابة،[32] فإنهاك التربة يرتبط بالحاجة المتزايدة للغذاء نظرا للزيادة السكانية السريعة، فهي إذا حالة اللاتناسب بين حجم سكاني في تزايد و مساحة أراضي زراعية في تناقص.

يعد الساحل منطقة شاسعة ومن بين الأفقر في العالم، فوفق تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014 أتت النيجر في المرتبة الأخيرة من بين 187 دولة حسب مؤشر التنمية الإنسانية، التشاد في المرتبة 184، بوركينافاسو في المرتبة 181، مالي في المرتبة 176 وموريتانيا

في المرتبة 161 (لمزيد من المعلومات ارجع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر،" تقرير الأمم المتحدة للتنمية 2014).

ولا ننسى التأثيرات السلبية للمشاكل البيئية على الاقتصاد، فالمديونية العالية لدول الساحل الإفريقي ونقص إمكانياتها، والطابع التقليدي لنشاط سكانها الزراعي يؤدي في الأخير إلى ضعف الإنتاجية واستنزاف الموارد المتوفرة مما يزيد من حدة الفقر من جهة ويهدد أمنها الاقتصادي من جهة أخرى.

3. 5.المساس باستقرار وأمن الدول

قد يؤدي شح الموارد إلى خلق النزاعات الداخلية للسيطرة عليها خاصة في المجتمعات التي تمتاز بالتعدد العرقي والاثني وهو الحال في إفريقيا، فكانت المجاعة التي مست إثيوبيا عام 1974 سببا أساسيا في الإطاحة بالحكومة وما تبع ذلك من أحداث دموية، كما أن زيادة الضغط على الموارد الشحيحة والتحول المفاجئ في معدلات التجارة وارتفاع التضخم تسببت في العنف والإطاحة بالحكومة في نيجيريا في 1993/1992[33].

وأدت عودة أعداد من الطوارق الذين هاجروا من قبل لداخل مالي والنيجر ودولتي ليبيا والجزائر في اندلاع نزاعات داخلية في المنطقة، كانت الصعوبات المناخية أبرز أسبابها،[34] وهو ما يشير لأهمية ودور العامل البيئي في إشعال النزاعات وديمومتها، الأمر الذي يؤكد ضرورة تحسين وتأقلم الساحليين مع الظروف المناخية الصعبة التي يعيشون فيها تفاديا لنشوب النزاعات.

يشكل كل من ضعف الدولة، اللاأمن، اللااستقرار السياسي والفقر عناصر لرباعية من الصعب تجاوزها،[35] وهي الصورة التي تعيشها دول الساحل الإفريقي، مما يسهم في تكوين الجماعات المتطرفة والإجرامية التي تسعى للكسب السريع، فتتزايد تنظيمات الجريمة المنظمة بكل صورها، وتتشابك مصالحها مع الجماعات الإرهابية الأمر الذي يبقي على حالة الاستقرار واللاأمن في المنطقة.

الخاتمة

يعاني الساحل الإفريقي من عوامل بيئية قاسية تتمثل غالبيتها في قلة تساقط الأمطار والتصحر وتناقص الغطاء النباتي واستنزاف للموارد الطبيعية والجفاف ودرجات الحرارة

المرتفعة اغلب أوقات السنة، الأمر الذي يصعب على السكان تلبية حاجياتهم اليومية حتى البسيطة منها والمتمثلة أساسا في الغذاء والماء الصالح للشرب.

تتسبب العوامل البيئية في قلة الغذاء والماء، ومنه زيادة الفقر وسوء التغذية وتناقص فرص العمل خاصة وأن مجتمعات دول الساحل تتميز غالبيتها بطابعها الزراعي التقليدي، مما ينعكس على صحة السكان وقدرتهم على تعليم أولادهم وتوفير الغذاء، فتزداد لديهم القناعة بأن الحل هو الهجرة نحو دول الشمال، ونظرا لتشديد هذه الأخيرة لشروط منحها تأشيرات الدخول يلجأ الأفارقة إلى إتباع سبيل الهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة أفضل.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– تؤثر البيئة في الساحل الإفريقي سلبا على التنمية في المنطقة متسببة في تهديد الأمن الغذائي لملايين السكان، دافعة بهم للبحث عن عيشة أفضل في مناطق أقل قساوة، فيتجهون نحو دول الشمال خاصة الأوروبية منها.

– يساهم التدهور البيئي في زيادة انتشار الأمراض والأوبئة خاصة مع قلة المياه الصالحة للشرب مما يهدد الأمن الصحي للأفراد.

– تزيد العوامل البيئية من تنامي ظاهرة الفقر نظرا لعدم كفاية الغذاء المتوفر كما ونوعا، وذلك بسبب الظروف المناخية الصعبة التي تشهدها للمنطقة من تصحر وجفاف وشح للأمطار الأمر الذي ينعكس في الأخير على أمنها الاقتصادي.

– إن غياب الوعي بالترابط الكامن بين التنمية والمحافظة على البيئة هو السبب الرئيسي في تدهور البيئة وانهيار التنمية، مما يعني أن المحافظة على البيئة هي من بين شروط إنجاح أية سياسة تنموية، وهو سبب الحديث عن تنمية مستدامة.

في الأخير نوصي بأن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

– ضمان العدالة التوزيعية للموارد المتاحة واستغلالها بصورة عقلانية حفاظا على التربة والمياه، فالمشكلة لا تكمن فقط في نقص الموارد وإنما في كيفية توزيعها على السكان، وبالشكل الذي لا يشعر البعض منهم بالتهميش والإقصاء، ومنه الرغبة في الهجرة إلى مكان أحسن.

– تعزيز التعاون بين دول المنطقة لمكافحة التهديدات البيئية والتقليل من انعكاساتها السلبية على التنمية والأمن، الأمر الذي سيقلل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– قد تكون الدولة قادرة على مواجهة خطر بيئي معين ولكن أن تواجه مجموعة أخطار بيئية دفعة واحدة فهو ليس بالأمر السهل، مما يستدعي وضع خطط استراتيجية للتعامل معها بشكل فعال، باعتبارها مشاكل بيئية مترابطة ومتداخلة لا يمكن حلها بأخذها بشكل فردي، فلا يمكن حل مشكلة نقص الغذاء بالتفكير فقط في كيفية حفظ المياه المتساقطة دون التفكير في مكافحة التصحر والتشجير.

الهوامش والمراجع:

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 145.

[2]-عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب (العلاقة والمستجدات القانونية)، ط 2 ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 157.

[3]-Olivier BEAUMAIS, Développement durable et économie, Dans Y. Veyret, Développement durable : approches plurielle, Paris : Hatier, 2005. p 64

[4]-Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 91: Le financement du développement Humain, Paris, Economica, 1991, p 24.

[5]-Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD**),** Rapport mondial sur le développement humain98 : Modifier les modes de consommation d'aujourd'hui pour le développement humain de demain, Paris, Economica, 1998

[6]- Marvin S. SOROOS, « Global change environment al security and the prisoner'sdilemma », Journal of peaceresearch, vol 31, n°3, 1994, pp 317-332, p318.

[7]-Michel FREDERICK, « La sécurité environnementale : éléments de définition **»,** Études internationales, vol. 24, n° 4, 1993, p. 753-765, p p758-760.

[8]-Ibid. pp761-764.

[9]-عمار بوزيد،" الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561، أفريل 2010، ص 30.

[10]-أسمار رسولي، " التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، " أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة1، 2018/2017، ص 94.

[11]-L, LADOUCE, Sécurité Humaine et responsabilité humaine en Afrique. Géostratégiques, n°25, Octobre 2009, , pp 177/192, pp. 182-183

[12]-فارس بن صغير موسى، و أوموسى ذهبية، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وتدابير التصدي، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 2015، ص ص 311/332، ص 332.

[13]-Michael BOURTON, «L 'indispensable recours aux fonds privée, Jeune Afrique, N°2565, Mars 2010, p 77.

[14]-حسن أحمد شحاته، **البيئة والمشكلة السكانية**،القاهرة، مكتب الدار العربي للكتاب، ط2، 2004، ص 108.

[15]-المرجع نفسه، ص108 وص ص 121-122

[16]-عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق الذكر ، ص 252.

[17]-عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص 13.

[18]-المرجع نفسه، ص 245

[19]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات التنمية و سياسات و موضوعات)، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص 27.

[20]-اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، (ترجمة محمد كامل عارف)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1989، ص 69

[21]- Assen SLIM, Le développement durable, Paris, Le Cavalier Bleu Editions, 2004, p 60.

[22]-مصطفى كمال طلبة، «التنمية و البيئة"، **سلسلة محاورات التنمية**, القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، 1995، ص08.

[23]-حسن أحمد شحاته، **مرجع سابق الذكر**،صص 94-95

[24]-سلوى شعراوي جمعة،" نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، **أوراق غير دورية**، العدد9، نوفمبر1999، ص73

[25] -Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain19 98 : Modifier les modes de consommation d'aujourd'hui pour le développement humain de demain, Op.cit., p .10

[26]-سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق الذكر، ص 65.

[27]-عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق الذكر، ص 248.

[28]-صفية إدري، مرجع سابق الذكر، ص ص 581.

[29] - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain1991 :Le financement du développement humain, Paris : Economica ,1990, P90

[30] -Ibid.p 08

[31] -Riadh BOURICHE, « Transformation dans le concept de sécurité et nouvelles menaces sécuritaires au sahel, »,Horizons, N° 01, 2010, p12.

[32] -Christian COMELIAU, La croissance ou le progrès ? : croissance, décroissance et développement durable, Paris : Seuil, 2006, p 101.

[33]- مفتاح غزال،" ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي، "مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد3، العدد01، جانفي 2019، ص ص 188/173، ص 181.

[34]-أسماء رسولي، مرجع سابق الذكر، ص94.

[35]- Alain ANTIL, & Sylvain, TOUATI, printemps. Mali et Mauritanie : Pays sahéliens fragiles et Etats résilients. Politiques étrangère,2011, pp 95/69, p 60.